التجربة الامارتية في تحسين مناخ الاستثمار -تقييم النتائج والدروس المستفادة

The UAE's experience in improving the investment climate -Evaluating results and lessons learned

السعيد بوشول[1]*، سعاد جرمون[2]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)، said-bouchoul@univ-eloued.dz

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)، djermoun-souad@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 18-01-2020 تاريخ القبول: 04-07-2020 تاريخ النشر: 30-09-2020

ملخص:

تدرك الدول العربية فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر في تسريع النمو وتطوير الاقتصاد وتنمية البنية التحتية وتوفير فرص العمل للقوى العاملة الوطنية إلى جانب نقل التكنولوجيا والتقنيات الجديدة المبتكرة والصناعات المتطورة والمهارات والخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، ومن هذا المنطلق أصبح جذب الاستثمار الاجنبي المباشر أحد أهم أهداف السياسات الاقتصادية لدول المنطقة على اختلاف مستوياتهم الاقتصادية وذلك لأهميته الكبيرة في تعزيز التنمية، حيث شرعت الامارات بمسيرة من الإصلاحات وقد شكل جزء كبير من الإصلاحات المستهدفة كوسيلة لتهيئة المناخ قصد جذب الاستثمارات الأجنبية اللازمة لاستعادة ديناميكية عملية التنمية، حيث قامت الامارات بإصلاحات انطلاقا من مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال بما يتلاءم ومتطلبات المستثمر الأجنبي، سنحاول من خلال هذا البحثي تقييم جهود الامارات في تحسين مناخ الاستثمار.

كلمات مفتاحية: مناخ الاستثمار، اصلاحات الاعمال، جاذبية الاستثمار.

تصنيفات JEL: F21، P45.

Abstract:

The Arab countries recognize the benefits of foreign investment in accelerating growth, developing the economy, developing infrastructure, providing employment opportunities for the national workforce, technology transfer, innovative new technologies, advanced industries, skills, managerial expertise and organizational capabilities. The UAE has embarked on a process of reforms and has formed a large part of the targeted reforms as a way to B) Foreign investments needed to restore the dynamics of the development process, as it reformed the ease of doing business in accordance with the requirements of the foreign investor, we will try through this paper to assess the efforts of the UAE in improving the investment climate..

Keywords: *Investment climate, business reforms, investment attractiveness.*

Jel Classification Codes: *F21 ، P45.*

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

يعد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مجالات المنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة و النامية على حد سواء، وذالك لأهميته الكبيرة في تعزيز التنمية من خلال دوره المحتمل في تمويل خطط التنمية وتعزيز الناتج و التشغيل و التصدير ونقل التكنولوجيا وطرق الإدارة و التسويق الحديثة، ونتيجة للتطورات والتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية والإقليمية، وخاصة تلك المتعلقة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي انطلقت منذ نهاية 2007، فقد ازداد احتدام المنافسة الدولية لجذب الاستثمارات الخارجية كأداة لتحقيق واستدامة النمو والرفاه الاجتماعي، فقد تصاعد اهتمام دول المنطقة بقضية جذب الاستثمارات الاجنبية وخصوصا المباشرة منها، ولجأت العديد من حكومات الدول العربية إلى وضع استراتيجيات وخطط وبرامج و اتخاد اجراءات عديدة لتحسين مناخها الاستثماري وجاذبيتها للاستثمارات، لذلك دخلت الامارات مرحلة جديدة من الإصلاحات شملت جميع الميادين، مما فتح صفحة جديدة من التعامل مع ملف الاستثمار الأجنبي المباشر.

إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الإصلاحات التي قامت بها الامارات في تحسين مناخ الاستثمار؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الدور الذي يقدمه الاصلاح الاقتصادي في تحسين مناخ الاستثمار، الذي بدوره يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي، مما يعكس بالإيجاب على التنمية الاقتصادية والرفاه الاقتصادي.

أهداف البحث:

سنحاول أن نستهدف من خلال هذا البحث إلى إبراز دور الاصلاحات التي قامت بها الامارات العربية وأهميتها في تحسين مناخ الاستثمار.

المنهج المستخدم:

يعتمد هذا البحث على تحليل العلاقة بين الاصلاح الاقتصادي ومناخ الاستثمار، لذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المتضمن وصف وتحليل مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية المتعلقة بالبحث.

2. مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاعمال

1.2. مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

نتناول في هذه النقطة ما يلي:

- **تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر دوليا، وفقا لأهم المنظمات الدولية المعنية وهي صندوق النقد الدولي IMF ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، على أنه ذالك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي

يعكس حصول كيان مقيم (مستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر، وتنطوي المصحلة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بل يشمل ايضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة [1].

ويعرف أيضا بأنه عبارة عن التدفق المالي إلى مؤسسة أجنبية أو كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية، شرط أن يحصل غير المقيمين على حصة هامة في هذه المؤسسة، وتختلف أهمية هذه الحصة من بلد لأخر، وتكفي حيازة نسبة 10 % من رأس مال المؤسسة في بعض الدول لكي يكون الاستثمار مباشر[2].

– المكاسب المتحملة من الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المضيفة [3]:

– توفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الاموال لتمويل برامج و خطط التنمية، وهذا فضلا عن أن الاستثمار الاجنبي المباشر لا يتطلب تكلفة أو أعباء يجب دفعها كما هو الحال بالنسبة للقروض؛

– رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استخدامات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية؛

– يساهم في زيادة تدفق الأموال، وبالتالي زيادة نشاط الحركة المالية مما يسمح بتطوير المؤسسات المالية وخلق مناصب للعمل؛

– التحسين من كفاءة استخدام موارد البلد المضيف من خلال زيادة كفاءة لدى الشركات المحلية، فضلا عن خلق روح المنافسة بينهما الأمر الذي يساهم في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات؛

– رفع القدرة الانتاجية، مع حلق فرص توظيفية بشكل غير مباشر من خلال تنشيط أعمال الموردين المحليين؛

– تسهيل حصول البلدان المضيفة على التقنيات الحديثة والمتطورة خاصة لبعض انواع الصناعات؛

– الاستفادة من رأس المال القادم والمستثمر في مجالات الانتاج والمهارات الادارية والمعرفة التكنولوجية؛

-تحقيق التنمية الاقتصادية وتنمية الصادرات و احلال الواردات وتنمية القدرة على المنافسة الخارجية، إلى جانب تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حجم الصادرات خارج مجال الطاقة.

2.2. المناخ الاستثماري: إن مناخ الاستثمار مرتبط بمجموعة من المؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثّر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه الاستثمار إلى بلد دون آخر، ويضمّ كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تشكّل خارطة طريق للمستثمر الذي يرى في هذه العوامل صورة عن البلد الذي يريد الاستثمار فيه فتساعده على أخذ قرار الاستثمار وتتلخّص مجمل هذه العوامل في النقاط التالية:

- الوضع السياسي ومدى استقراره ؛
- الموارد الطبيعية و الثروات ؛
- الوضع الاقتصادي بكل أدواته المالية والنقدية... الخ
- القوانين المختلفة ؛
- البنى التحتية ؛
- تأهيل اليد العاملة ؛
- النظام الاداري السائد.

-مفهوم ممارسة أنشطة الأعمال: هو عبارة مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تسهل عملية ممارسة الأعمال التجارية، من خلال مجموعة من المحددات: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية ، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، انفاذ العقود، تسوية حالات الاعسار[4].

والفرق بين بيئة الأعمال وممارسة الأعمال فإن مصطلح Doing Business أي ممارسة الأعمال هو مصطلح انجليزي يعني ممارسة / قيام بالأعمال و بالفرنسية Faire des affaires، وبالأخص هو اسم لمصلحة تابعة للبنك العالمي باسم Doing Business و المكلفة بتقييم كافة التنظيمات و ممارسات الاعمال في مختلف البلدان وذلك بغية معرفة البلدان التي تمنح أكثر التسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين، كما تقدم تقريرا سنويا يتم من خلاله تصنيف البلدان وفقا للتسهيلات المعروضة أو الممنوحة، وعموما يلجأ العديد من المستثمرين إلى هذا التقرير قبل قيامهم بالتوطن في بلد ما وذلك حتى تكون لرؤوس أموالهم المستثمرة فيه أكثر مردودية، اضافة إلى ذلك، يهتم تقييم مصلحة Doing Business بمتابعة مراحل حياة الشركة منذ نشأتها إلى غاية زوالها، مرورا بالحيازة أو انشاء مبنى، الحصول على القرض، دفع الضرائب و الرسوم، عمليات الاستيراد و التصدير، تنظيم مختلف القائمين بالتسويق إلخ، ويعتمد هذا التقييم على 10 مؤشرات وهي:

- انشاء / خلق مؤسسة (القياس: عدد الاجراءات، الأجل و التكلفة)؛
- رخصة البناء (القياس: عدد الاجراءات، الأجل و التكلفة)؛
- تحويل الملكية (القياس: عدد الاجراءات، الأجل والتكلفة)؛

- الحصول والتزويد بالكهرباء (القياس: عدد الاجراءات، الأجل والتكلفة)؛
- الحصول على القرض (معلومات حول القرض، نجاعة الضمانات، التغطية)؛
- تسديد الرسوم والضرائب (عدد التسديدات السنوية، عدد الساعات المستغرقة سنويا للتحضير والتصريح والدفع)؛
- التجارة عبر الحدود (القياس: عدد الاجراءات، الأجل والتكلفة)؛
- حماية المستثمرين (التزويد بالمعلومات، مسؤولية الاداريين وفعالية المتابعة من قبل المالكين أو المساهمين)؛
- تنفيذ العقود (عدد الاجراءات، الأجل والتكلفة) ؛
- تسوية عدم القدرة على التسديد (الاجل، التكلفة ومعدل التغطية).

وعليه، فعند التمييز بين بيئة الأعمال وممارسة الاعمال ندرك بأن هذه الأخيرة هي جزء من بيئة الاعمال، كونها تهتم بالتنظيم و الممارسات اعتماد على المؤشرات العشر المذكورة سابقا، في حين تشمل بيئة الأعمال العديد من العناصر التي لا حصر لها، فهي تمثل اجمالي العوامل السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و التي تقتنع وتدفع بالمستثمر لاتخاذ قرار الاستثمار و الاقامة في بلد معين بغرض ممارسة أعماله، وهذا ما يتطلب توافر بعض المقومات كالاستقرار السياسي و استقرار الاقتصاد الكلي، نوعية الخدمات البنكية و الوسطاء الماليين، توافر الموارد الطاقوي و الطبيعية، انخفاض التكاليف مثل: تكلفة اليد العاملة و التكلفة التشغيلية أو تكلفة الطاقة وغيرها[5].

3. مسيرة الإصلاحات في دولة الامارات العربية

شرعت الامارات بمسيرة من الإصلاحات وقد شكل جزء كبير من الإصلاحات المستهدفة وسيلة لتهيئة المناخ قصد استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لاستعادة ديناميكية عملية التنمية، من خلال قيامها بإصلاحات سهولة ممارسة الأعمال بما يتلاءم ومتطلبات المستثمر الأجنبي. حيث شملت الإصلاحات ما يلي[6]:

أولا: بدء النشاط التجاري

- 2008: الإمارات العربية المتحدة جعلت بدء الأعمال التجارية أسهل عن طريق السماح بنشر سجلات الشركة في دائرة التنمية الاقتصادية.

- 2010: الإمارات العربية المتحدة جعلت بدء الأعمال التجارية أسهل عن طريق إلغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وتبسيط الوثائق المطلوبة للتسجيل، بما في ذلك من خلال القضاء على شرط إثبات إيداع رأس المال.

- 2012: الإمارات العربية المتحدة جعلت بدء الأعمال التجارية أسهل من خلال دمج متطلبات لتقديم وثائق الشركة مع وزارة التنمية الاقتصادية، للحصول على الرخصة التجارية والتسجيل لدى غرفة دبي للتجارة والصناعة.

- 2013: الإمارات العربية المتحدة جعلت بدء الأعمال التجارية أسهل من خلال القضاء على اشتراط وجود شركة لإعداد لوحة اسم باللغتين العربية والإنجليزية بعد أن تلقى التخليص على استخدام مباني المكاتب.

- 2017: قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة تسهيلات لبدء النشاط التجاري من خلال تبسيط حجز اسم ومواد التوثيق الجمعيات ودمج إجراءات التسجيل مع وزارة الموارد البشرية والعامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.

ثانيا : تراخيص استخراج البناء .

-2010: جعلت الإمارات العربية المتحدة التعامل مع تراخيص البناء أقل استهلاكا للوقت من خلال تحسين النظام على شبكة الإنترنت من أجل الحصول على شهادات عدم الممانعة، وتصاريح البناء وشهادات الإنجاز.

-2016: جعلت الإمارات العربية المتحدة التعامل مع تراخيص البناء أسهل من خلال تبسيط عملية الحصول على موافقة الدفاع المدني.

-2017: جعلت الإمارات العربية المتحدة التعامل مع تراخيص البناء أسهل من خلال تنفيذ عمليات التفتيش على أساس المخاطر ودمج التفتيش النهائي في عملية الحصول على شهادة الإنجاز.

- 2018: تعزيز دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال مراقبة جودة البناء من خلال فرض شروط صرامة لتأهيل المحترفين و مراجعة البيانات. كما خفضت الوقت والتكلفة اللازمين للحصول على رخصة بناء من خلال القضاء على هذا الإجراء.

ثالثا : الحصول على الكهرباء .

-2013: قدمت هيئة دبي للكهرباء والمياه تسهيلات للحصول على الكهرباء من خلال إدخال الإلكتروني "نافذة واحدة، خطوة واحدة" عملية التطبيق يتيح للعملاء تقديم ومتابعة طلباتهم عبر الإنترنت، وتخفيض الوقت اللازم لتجهيز الطلبات.

-2014: قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة تسهيلات لحصول على الكهرباء من خلال القضاء على الحاجة إلى تفتيش الموقع وتقليل الوقت اللازم لتوفير اتصالات جديدة.

- 2016: قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة تسهيلات الحصول على الكهرباء عن طريق تقليل الوقت اللازم لتقديم تقدير تكلفة الاتصال.

-2017: خفضت الإمارات العربية المتحدة الوقت اللازم للحصول على توصيل الكهرباء الجديد من خلال تنفيذ برنامج جديد مع مواعيد نهائية صارمة لاستعراض الطلبات، وإجراء عمليات التفتيش والمنشآت متر. كما قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة تعويضا عن انقطاع التيار الكهربائي.

- 2018: قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة تسهيلات الحصول على الكهرباء عن طريق تبسيط عملية الاتصال والقضاء على التفاعلات بين العميل والأداة المساعدة للحصول على الأعمال الخارجية. الحصول على الكهرباء وجاء أيضا أقل تكلفة من خلال القضاء على مبلغ التأمين للاتصالات تحت 150 كيلو فولت أمبير.

رابعا : تسجيل الملكية .

- 2014: قدمت دولة الإمارات العربية تسهيلات نقل الملكية عن طريق إدخال مراكز خدمة جديدة وموحدة لعقود المعاملات العقارية.

- 2017: قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة تسهيلات لتسجيل الملكية من خلال زيادة الشفافية في السجل الخاص به الأرض.

خامسا : الحصول على الائتمان .

- **2009:** تحسن الإمارات العربية المتحدة الوصول إلى المعلومات الائتمانية عن طريق إنشاء مكتب الائتمان الخاص الجديد الذي يجمع معلومات عن جميع القروض وضمان حق المقترضين في الاطلاع على البيانات الائتمانية الخاصة بهم في المكتب الجديد.

- 2011: تحسين نظام المعلومات الائتمانية من خلال قانون جديد يسمح بإنشاء مكتب ائتمان اتحادي تحت إشراف البنك المركزي.

- 2015: تحسين الحصول على المعلومات الائتمانية من خلال البدء في تبادل المعلومات الائتمانية مع أداة.

- 2018: تحسن الإمارات العربية المتحدة الوصول إلى المعلومات الائتمانية من خلال البدء في توفير عشرات الائتمان الاستهلاكي للبنوك والمؤسسات المالية.

سادسا : حماية المستثمرين الأقلية.

- 2014: قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتعزيز حماية المستثمرين عن طريق إدخال متطلبات أكبر للإفصاح عن معاملات الأطراف ذات الصلة في التقرير السنوي وللبورصة ومما يجعل من الممكن رفع دعوى قضائية ضد الإدارة عندما تضر هذه المعاملات الشركة.

- 2015: وقد عززت الإمارات العربية المتحدة حماية المستثمرين من الأقليات عن طريق استحداث شروط موافقة إضافية للمعاملات مع الأطراف ذات الصلة وزيادة متطلبات الكشف عن هذه المعاملات في البورصة؛ بإدخال شرط بأن يكون المديرون المهتمون مسؤولين في معاملة مع أطراف ذات صلة تكون غير عادلة أو تشكل تضاربا في المصالح؛ وبإتاحة الفرصة للمساهمين لتفقد الوثائق المتعلقة

بمعاملة مع أطراف ذات صلة، وتعيين مدققين لتفقد الصفقة وطلب إلغاء المعاملة إذا ثبت أن ذلك غير عادل.

– 2016: قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتعزيز حماية المستثمرين الأقلية عن طريق زيادة حقوق المساهمين ودورها في قرارات الشركات الكبرى، وتوضيح هياكل الملكية والسيطرة، والتي تتطلب المزيد من الشفافية للشركات.

سابعا : دفع الضرائب

– 2013: جعلت الإمارات العربية المتحدة دفع الضرائب أسهل للشركات من خلال إنشاء الملفات ونظام الدفع عبر الإنترنت لاشتراكات الضمان الاجتماعي.

ثامنا : التجارة عبر الحدود

– 2010: جعلت دولة الإمارات العربية المتحدة التجارة عبر الحدود أكثر سهولة والتحسينات في القطاع المصرفي وخفض تكلفة منتجات التمويل التجاري.

- 2011: إعداد وثيقة مبسطة وتقليل الوقت للتجارة مع إطلاق جمارك دبي نظام جمركي جديد شامل.

تاسعا: إنفاذ العقود

- 2009: قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة طريقة سهلة لتنفيذ العقود عن طريق إدخال الايداع الالكتروني لوثائق المحكمة.

-2016: قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة طريقة سهلة لتنفيذ العقود عن طريق تنفيذ خدمة إلكترونية من العملية، عن طريق إدخال مكتبا جديدا لإدارة القضايا داخل المحكمة المختصة ومواصلة تطوير "الالتماسات الذكية".

عاشرا: تسوية حالات الاعسار المالي

– **2018:** قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة طريقة سهلة لتسوية حالات الإعسار عن طريق اعتماد قانون الإعسار أن يدخل إجراء إعادة تنظيم وتسهيل استمرار أعمال المدين أثناء إجراءات الإعسار.

والشكل التالي يوضح ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لدولة الامارات العربية المتحدة 2017 (ملاحظة، المحور العمودي يمثل ترتيب من 0 إلى 100)

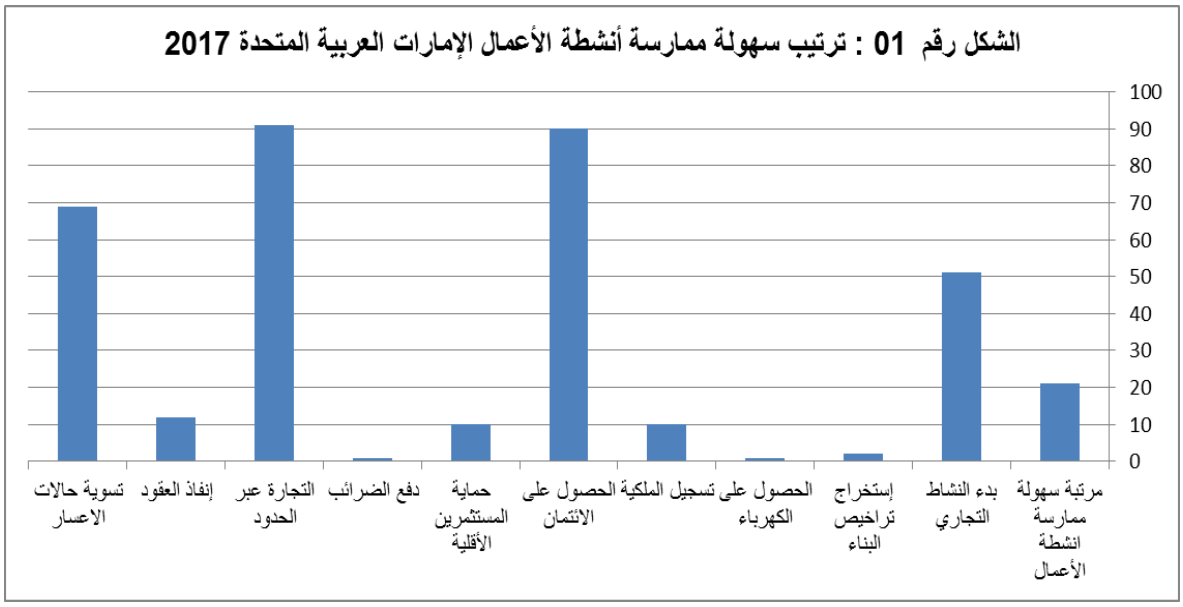

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات doing business، 2017.

3. تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الامارات:

يوضح الشكل رقم 02 أن الامارات نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية حيث قدره قيمته 2016 117.944مليون دولار ، حيث شهدت الفترة ما بين 2003 – 2016 بلوغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الامارات بـ 4492 مشروعا، يتم تنفيذها من قبل 3705 شركة عربية و اجنبية، توظف 391605 عامل، بالنسبة لتصنيف المشاريع يوضح الشكل رقم 03 أهم القطاعات المستقطبة لمشاريع الاستثمار.

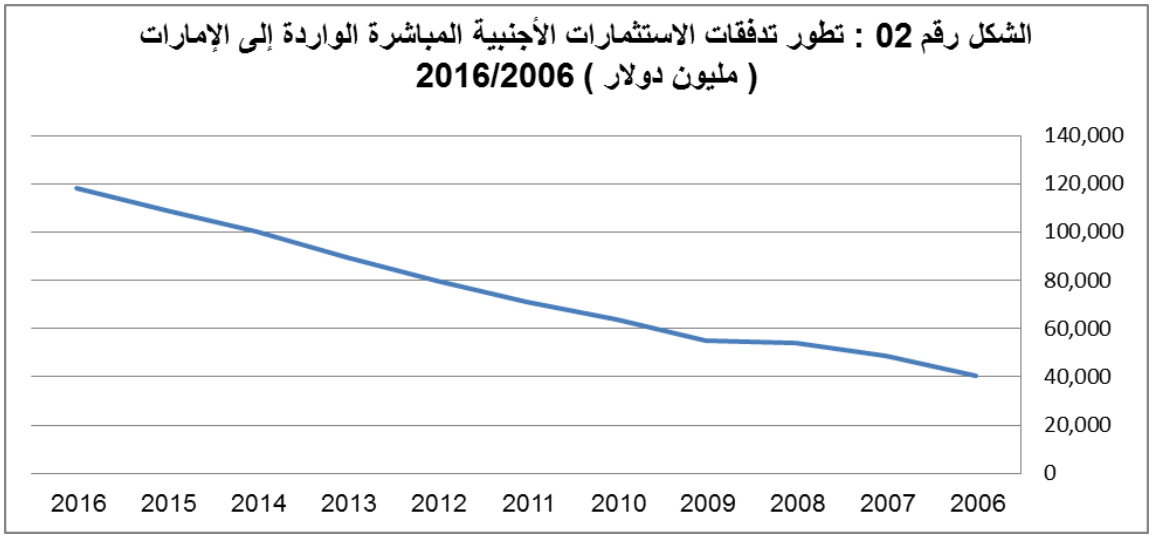

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2017.

الشكل رقم 03 :تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات 2012-2016

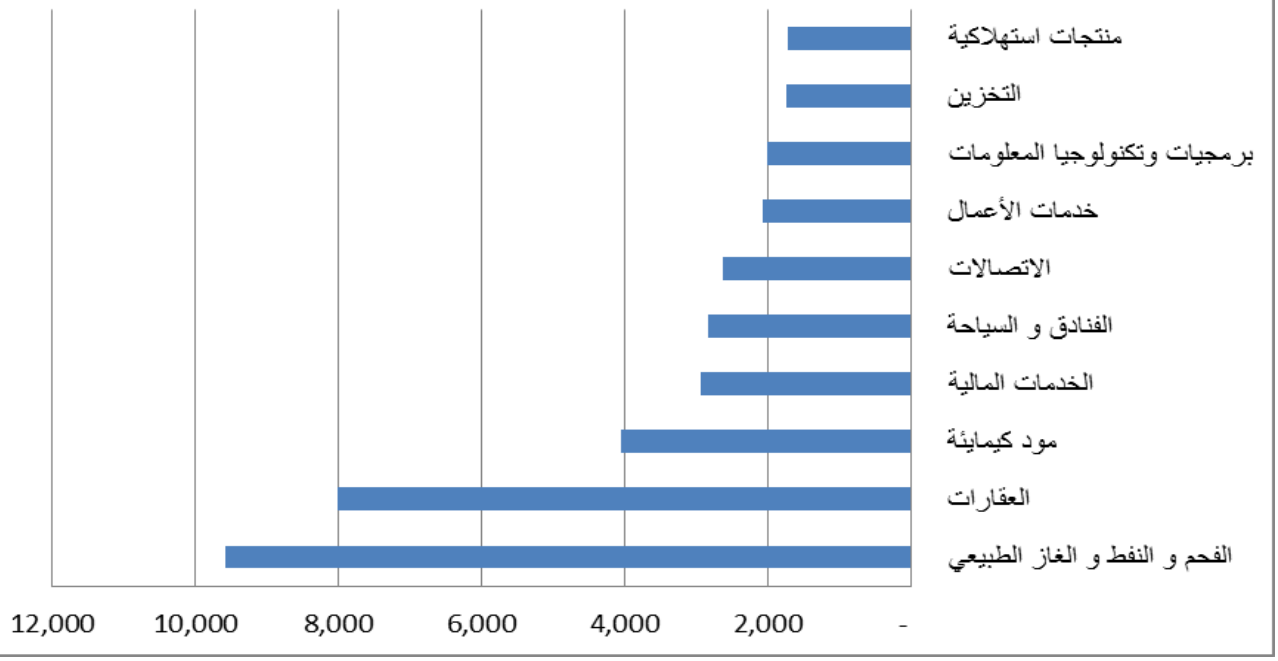

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2017.

4. إدارة الاستثمار بالإمارات:

تتولى ادارة الاستثمار الاختصاصات التالية[7]:

–توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة وتنسيق جهود السلطة المختصة الاتحادية في هذا المجال، وذلك عبر رصد ومتابعة وتقييم أداء الاستثمارات الأجنبية بالدولة والعمل على تذليل الصعوبات التي قد تعترض المشاريع الاستثمارية.

– العمل على توحيد وتبسيط إجراءات تسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية الأجنبية مع السلطات المختصة المحلية.

– توفير الدعم الكامل للمستثمرين، وتلقي ودراسة طلبات المستثمرين الأجانب، المستندة على الموافقة الأولية للجهة المختصة ، وتسوية النزاعات صلحا التي قد تنشأ ما بين المستثمر والسلطة المختصة فيما يخص تسجيل وترخيص وعمل المشروع الاستثماري.

– إعداد التقارير و الدراسات ونشر البيانات والمعلومات الاستثمارية حول البيئة الاستثمارية ونشاطاتها في الدولة بشكل دوري، وتحديد الإيجابيات والسلبيات ، ووضع التوصيات المناسبة لمعالجة هذه السلبيات.

– تحديد الإطار القانوني للاستثمار استنادا الي التشريعات الصادرة بهذا الشأن.

– إعداد قاعدة بيانات حول الاستثمارات الإماراتية في الخارج.

– صياغة سياسة الاستثمار بالتنسيق مع الإدارات المعنية في الوزارة والجهات المختصة.

5. مؤشر جاذبية الاستثمار: تعتبر جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر مفهوماً معقداً ومتعدد الجوانب شأنه شأن التنافسية على مستوى التدفقات التجارية أو المفاهيم الاقتصادية والتنموية المتشعبة والمتداخلة وبالتالي العصية على التحديد. وقد ساهم هذا التعقيد في تعدد واختلاف وجهات النظر بين المهتمين بتحديد مقومات الجاذبية وقياسها واستخلاص السياسات الأكثر ملاءمة ونجاعة في استقطاب حصة أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، ونظراً لمحدودية المؤشرات الجزئية في الإحاطة كلياً بنطاق جاذبية الأمم للتدفقات الرأسمالية الأجنبية، فقد قامت الهيئات الدولية المتخصصة بمتابعة ودراسة تلك التدفقات، على غرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بتطوير مؤشرات مركبة لقياس جاذبية الدول واستخدامها في إعداد تقارير دورية بهذا الخصوص. وفي هذا السياق، قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بتطوير مؤشرا لقياس اتجاه التحسن أو التراجع في بيئة الأعمال في المنطقة العربية ارتأت شمولا وأمتن من حيث الإطار النظري والتطبيقي المعتمد لتطوير مؤشر مركب جديد مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار [8]، ويوضح الشكل رقم 04: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار كما توضح الأدبيات الاقتصادية المتخصصة أن جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي ذات صلة وثيقة بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات، تتألف كل مجموعة من عدد من المكونات الاساسية (مجموعة المتطلبات الاساسية، مجموعة العوامل الكامنة، مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية)

الشكل رقم (04): مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

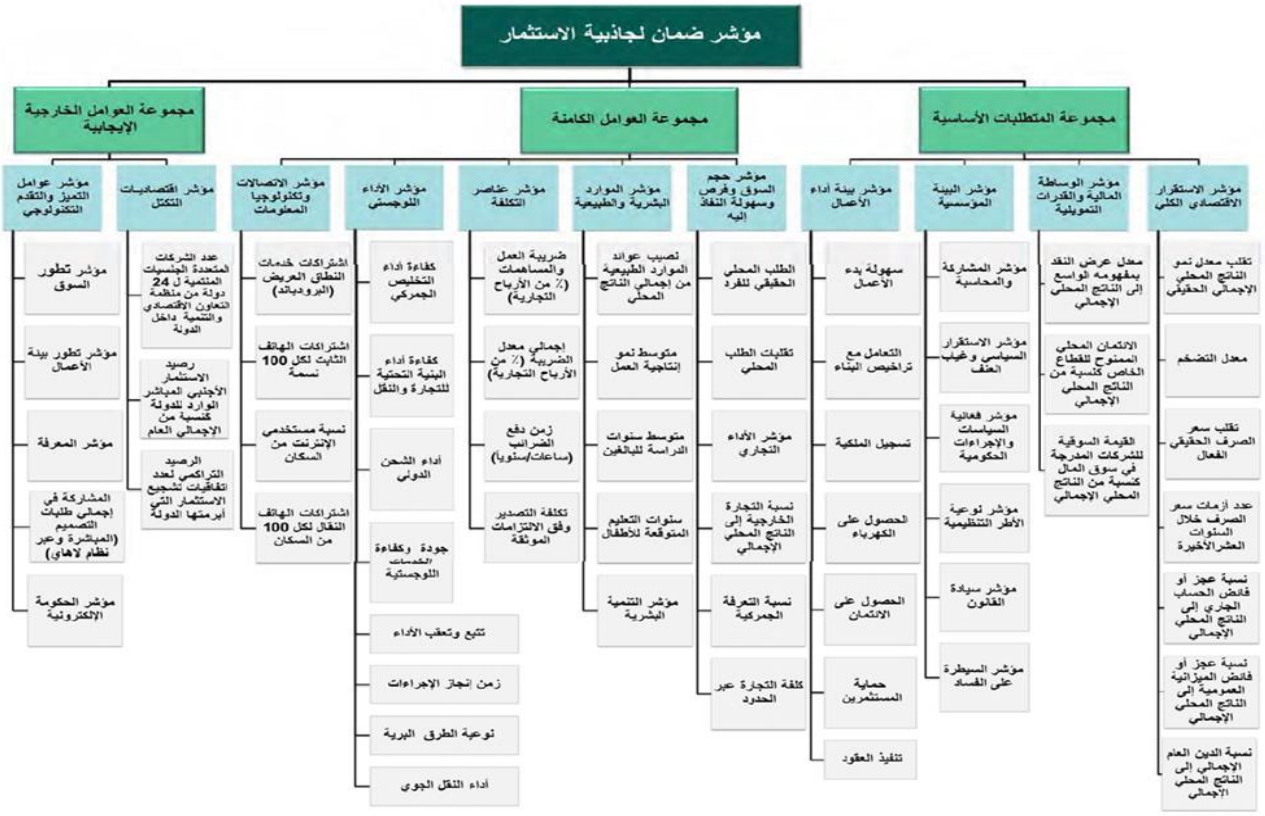

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2017.

سنوضح فيما يلي بناء على مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار، أداء الامارات في المؤشرات الفرعية حيث نلاحظ تقدم الامارات في مختلف مؤشرات مقارنة بالدول العربية و المتوسط العالمي.

الشكل رقم (05): الاداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

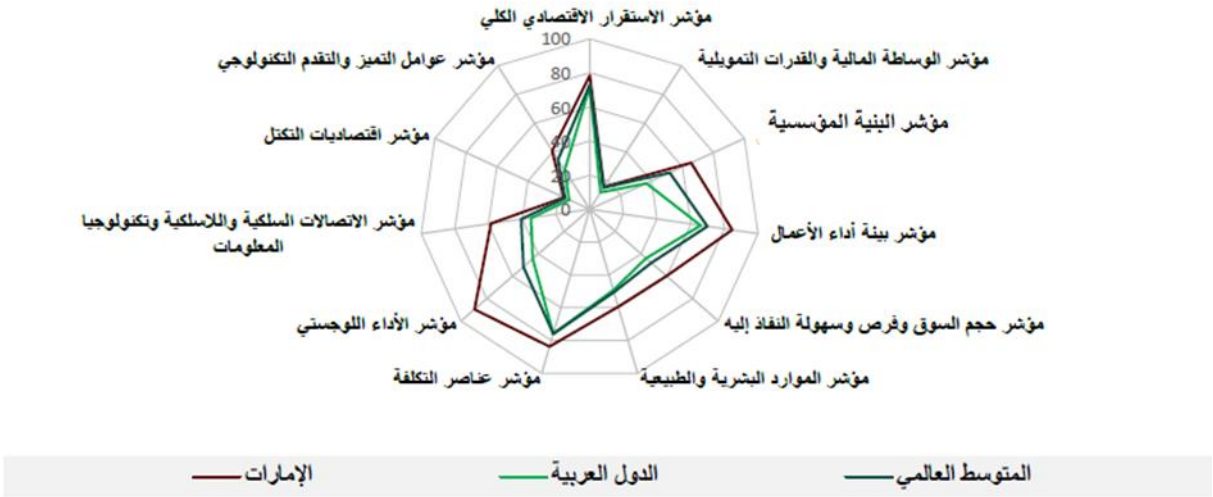

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2017.

بالنسبة لرتيب الامارات على مستوى الدول العربية و المتوسط العالمي، احتلت الامارات الرتبة 23 سنة 2017 في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار التي تعتبر الاولى عربيا، مقارنة بمتوسط العالمي الذي احتل ترتيب 55، وبذلك نستنتج أن الامارات استطاعت أن تحسن من مناخها الاستثماري وتحتل المراتب الاولى وفقا لتقرير ممارسة أنشطة الاعمال عالميا،ووفقا لتقرير جاذبية الاستثمار اقليما، ولذلك تعتبر الامارات ليست تجربة في تحسين مناخ الاستثمار بل انموذجا عربيا و عالميا في تحسين مناخ الاستثمار و جذب الاستثمارات الأجنبية. وعلى هذا الأساس تضع مؤسسة ضمان الاستثمار مجموعة من الدروس و التوصيات للدول العربية لتحسين مناخها الاستثماري :

أولا: التشخيص الدقيق لبيئة ومناخ الاستثمار.

1. بناء قواعد بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة وشاملة عن البيئة الاستثمارية بشكل عام و الاستثمارات الأجنبية بشكل خاص ورصد مستوى التدفقات والأرصدة وتطورها وتوزيعها بحسب الدول الواردة منها و الشركات المستثمرة و القطاعات الناشطة فيها، وذلك وفق منهجية محكمة ومتكاملة تراعي المعايير العالمية،وتتضمن إمكانية تقييم العوائد من الإجراءت و السياسة المتبعة وكذلك اثر تلك الاستثمارت على الأداء التنموي داخل الدول المستضيفة.

2. قيام كل دولة عربية بتشكيل لجنة من الجهات المعنية لتحديد مكامن قوتها وضعفها على صعيد جاذبيتها للاستثمار في ضوء المنافسة الاقليمية و الدولية و العمل على تحسين مركزها العالمي في مؤشر ضمان الاستثمار الصادر عن المؤسسة و المؤشرات الدولية الأخرى ذات الصلة وذلك بإجراءات متنوعة تشمل جميع المتغيرات الـ 58 التي يرصدها التقرير وذلك يتعزيز الإيجابيات و إزالة المعوقات و التحديات، وذلك مع مراعاة كل دولة لموقعها ضمن مراحل التنمية ؛

ثانيا: التخطيط السليم لتحسين مناخ الاستثمار .

وضع خطط و استراتيجيات لتحسين مختلف العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار بمشاركة مختلف الجهات ذات الصلة وعلى مختلف المحاور المؤسسية و التشريعية و الإجرائية و الاقتصادية و الاجتماعية و لاسيما ضمان تأهيل و تطوير عناصر الانتاج الرئيسية لجذب الاستثمارات وأهمها ما يلي:

1. إنشاء وتوسعة المدن الصناعية و التكنولوجية و المناطق الحرة وتوفير الاراضي المرفقة اللازمة لإنشاء المشروعات وضمان توصيل الخدمات المتنوعة لها وربطها بوسائل الاتصال و النقل المتنوعة؛

2. إعادة تخطيط وهيكلة الموارد البشرية وتعزيز إنتاجيتها ومهارتها من خلال إعادة هيكلة النظام التعليمي و التدريبي بالتركيز على_الكفاءة و التعليم الفني وتنمية القدرات البحثية و الإبداع وكسب المهارات، وذلك لمواجهة تحديات توافر العمالة المدربة وتدني الإنتاجية ؛

3. توفير البحث العلمي ومواكبة المستجدات التكنولوجية والابتكارات العالمية وربطها بالانتاج المحلي في مختلف المجالات؛

4. تسهيل وتسيير إجراءات تمويل المشروعات من البنوك واسواق المال المحلية أو عبر مؤسسات التمويل الخاصة و الدولية في العالم؛

5. دعم وتأهيل أجيال جديدة من صغار المستثمرين وتشجيعهم بالتدريب والتأهيل على التوسع والدخول في شراكات محلية ودولية واستثمارية في مختلف المجالات.

ثالثا: تحييد أو تقليص مخاطر الاستثمار السياسية.

1. مواصلة الدول العربية تقديم قوانين تلتزم بضمانات متعارف عليها للمستثمرين ضد المصادرة والتأميم و الالتزام بالتعاقدات و التعهدات وغيرها، و التوسع في ابرام اتفاقات ثنائية ودولية لحماية وتشجيع الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي، وتسهيل اللجوء إلى محاكم ومراكز فض منازعات الاستثمار ؛

2. تسهيل لجوء المستثمرين الأجانب إلى مؤسسات وشركات متخصصة تقدم خدمة تأمين ضد المخاطر السياسية، عبر إبرام عقود تأمين معها تقدم لهم تعويضا عند تحقق الخطر مقابل رسوم سنوية تتراوح بين 1 و 3 % من قيمة استثماراتهم الفعلية المحولة من خارج الدولة المستقبلة للاستثمار.

رابعا: الترويج الفعال لجذب المستثمرين

1.اعتماد منهج التخطيط الوطني الشامل لجذب الاستثمارات الأجنبية وفق مفهوم متكامل يقوم على الترويج الشامل للبلد كموقع جاذب للاستثمار و التجارة و السياحة و الاعمال و يشترك في وضعه وتنفيذه كل الجهات المعنية و لاسيما جهات التخطيط و العلاقات الخارجية و انجاز المعاملات و التشريع و البنى التحتية و المرافق وكل ما يتصل ببيئة أداء الأعمال إلى جانب هيئات تشجيع الاستثمار،والأهم هو ضمان التطوير المتواصل للبيئة ومناخ الاستثمار على أسس تراعي الإجراءات المتبعة الدقيقة و الاستجابة السريعة للمستجدات الخارجية و لاسيما ما يقوم به المنافسون في المنطقة و العالم .

2. صياغة استراتيجيات و سياسات وبرامج استثمارية أكثر تحديدا وفعالية في تحقيق الوصول إلى الجهات المستهدفة بالترويج و الاستقطاب وخصوصا الشركات متعددة الجنسية و المستثمرين الأجانب الذين لديهم قدرة كامنة للتأثير بقوة في الاقتصاد الوطني بشكل فعال، وكذلك قيام الاستثمار الاجنبي بدور واضح وفعال في تنفيذ خطط و استراتيجيات النمو و التنمية المستدامة التي تعتمدها الحكومات ف بمختلف المجالات، مع ضرورة تقييم مردود تلك السياسات لمواصلة تعديلها وتطويرها في المستقبل ولتعزيز البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية.

خامسا: المراجعة الدورية ومرونة السياسات

1. قيام الحكومات وبشكل دوري بمراجعة جاذبية بلدانها الاستثمارية في ضوء ما يشهده العالم من تغيرات و في ضوء ما تتخذه الدول المنافسة من إجراءات ؛

2. التركيز على محاور الكفاءة الاقتصادية العامة و القدرة التنافسية للبلد، ومعايير الجودة و الإنتاجية و التجديد و الابتكار، وانفتاح الاقتصاد وحرية الأسواق، وجودة وكفاءة الخدمات الحكومية بأنواعنا ومدى فعالية القوانين واحترامها، والالتزام بالمعايير الرفيعة للحوكمة العامة تضمن اتخاذ إجراءات متوقعة وفعالة وشفافة للمستثمرين.

6. خاتمة:

يعتبر الاستثمار الاجنبي من المواضيع الحيوية التي تهتم بها الدول لما له من دور هام في عملية التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر دخل الاقتصاد في مختلف المجالات، حيث تعمل الاستثمارات الأجنبية على زيادة القدرات الإنتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، كما أن لها دور في نقل أحدث التكنولوجيا وأساليب المعرفة، واستحداث المزيد من فرص العمل، وتحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية مما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة انطلاقا من ادراك الامارات بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، تسعى دائما لجذب الاستثمار الأجنبي إليها من خلال تهيئة المناخ المناسب الذي يحفز على الاستثمار الأجنبي، وتقديم التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي، مما ساهم في نموها وتطورها حتى أصبحت مركز جذب للشركات من مختلف أرجاء العالم وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة العالمية.

نتائج البحث:

أقدمت الإمارات على تنفيذ العديد من الإصلاحات في المنطقة في السنوات الخمس عشرة الماضية واحتلت بذالك المركز الأول من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بين اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واحتلت الامارات أيضا الرتبة الأولى عربيا وفقا لمؤشر جاذبية الاستثمار ومؤشر سهولة انشطة الاعمال.

التوصيات:

على الدول العربية أن تستفيد من الدروس انطلاقا من وضع الخطط واستراتيجيات لتحسين العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار بمشاركة مختلف الجهات ذات صلة وعلى مختلف الاصعدة، والترويج الشامل للبلد كموقع جاذب للاستثمار والأعمال، والمراجعة الدورية لإمكانات الجذب الاستثماري.

7. الإحالات والمراجع:

[1] –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2015 .

[2] – Petter Lindert., Thomas A.Pugel, Economie International,10ème édition, Ed: Economica,Paris,1996.

[3] –دحماني سامية، أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (200-2015) ، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2016/2015 .

[4] –البك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2013، الطبعة العاشرة، www.doingbusiness.org .

[5] –دحماني سامية ، مرجع سبق ذكره .

[6] –http://arabic.doingbusiness.org/reforms/overview/economy/united-arab-emirates

[7] –http://www.economy.gov.ae/arabic/Investment-Gate/Investor-center/Pages/Dept-of-commercial-Promotion-and-investment-Competencies.aspx

[8] –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2013 .